الكلمة

(ص): «الكلمة: لفظ وضع لمعنًى مفرد».

(ش): أعلم أن الكلِم: جنس الكلمة مثل: تمْر وتَمْرة، وليس المجرّد من التاء من هذا النوع جمعًا لذى التاء ـ كما يجيء تحقيقه فى باب الجمع ـ بل هو جنس حقّه أن يقع على القليل والكثير كالعسل والماء، لكن الكلم لم يُستعمل[١] إلا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو: تَمْر، وضَرْب، وقيل: إن اشتقاق الكلمة والكلام من الكَلْم، وهو الجرْح لتأثيرهما فى النفس وهو اشتقاق بعيد[٢].

وقد تطلق الكلمة / مجازًا على القصيدة والجُمل يقال: كلمة[٣] شاعر، قال: ٣
الله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى﴾[٤].

واللفظ فى الأصل مصدرٌ، ثم استُعْمِل بمعنى الملفوظ به، وهو المراد[٥] هاهُنا كما استُعْمِل القَولُ بمعنى المقول،وهذا كما يقال الدّينارُ ضَرْب الأمير، أى مضروبه.

والكلام بمعناه[٦]، لكنه لم يوضع فى الأصل مَصْدرًا على الصّحيح، إذْ ليس على صيغة مصادر الأفعال التى تَنْصبها على المصدر نحو: كلّمته كلاّمًا وتكلّم تكَلُّمًا[٧] بل هو موضوع لجنس ما يُتكلّم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف أو على أكثر، أو كان أكثر من كلمة، وسواء كان مُهْملاً أوْ، لا.

---

(١) = أىْ: لم يطلق.

(٢) = الشريف: «البُعْد المناسبة المعنويّة التى يتوقّف عليها الاشتقاق بين المشتقين هنا».

(٣) أى قصيدة شاعر.

(٤) الأعراف/ ١٣٧.

(٥) فى (ع)، «ط» المراد «به». بزيادة «به».

(٦) الشريف: «أى بمعنى اللفظ المستعمل بمعنى الملفوظ، فيكون معناه المتكلّم به.

(٧) = فى ط فقط: «كلمته كلاما، وتكلم «كلامًا» بدون ضبط، تحريف. وفى النسخ المخطوطة: كلمته كلامًا، وتكلّم تكلُّمًا بالضبط. وفى المعاجم اللغوية: كلمّه تكليمًا، وكلاّمًا ككِذّاب، وتكلّم تكلُّمًا وتكلاّمًا: تحدّث.

ولعلّ مراد الرّضي كِلاّمًا وتِكلاّمًا، لأنهما ليسا مصدرين قياسيين للفعلين: كلّم وتكلّم.

أما إطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلّم بكلمة كزيد، أو بكلمات غير مركّبة تركيب الإعراب كزيد، عمرو، بكر: هذا كلام غير مفيد. وأمّا إطلاقه على المهمل فكقولك: تكلّم فلان بكلام لا معنى له.

فالقول والكلام واللّفظ من حيث أصل اللّغة بمعنيً يُطلق على كل حرْف من حروف المعجم كان، أو من حروف المعاني، وعلى أكثر منه مفيدًا كان أو، لا، لكن القول اشتهر فى المفيد بخلاف اللفظ والكلام.

واشتهر الكلام لغةً فى المركب من حرفين فصاعدًا، واللفظ خاصّ بما يخرج من الفم من القول، فلا يقال: لفظ الله، كما يقال: كلام الله، وقوله.

ثم قد استُعمل الكلام استعمالَ المصدر، فقيل: كلّمته كلامًا كأعطى عَطاءً، مع أنه فى الأصل لما يُعْطي، وهذا كما يُحْكى عنهم «عجبت من دُهنك لحيَتك» بضم الدّال بمعنى دَهْنك بفتحها.

وقد اختصّ الكلام فى اصطلاح النّحاة بما سيجيء.

والمقصود من قولهم: وضع اللفظ: جَعْلُه أوّلاً لمعنيً من المعانى مع قَصْد أن يصير متواطئًا[1] عليه بين قوم، فلا يقال: إذا استعملت اللّفظ بعد وضعه فى المعنى الأول: إنّك واضعُه، إذْ ليس جَعْلاً أوّلاً.

بل لو جَعَلْتَ اللفظ الموضوع لمعنيً[2] لمعنًى أخر مع قَصدْ التّواطؤ، قيل: إنّك واضعه، كما إذا سَّميت بزيد[3] رجلاً.

---

(١) = الشريف: «أى لابدّ من قصد التواطؤ. لأن الغرض فهم المعنى وتفهيمه من اللفظ، ولا يتصوّر إلاّ بالتواطؤ بينه وبين غيره.

وإنما لم يصرحوا بذلك، لأن تعيين اللفظ بإزاء المعنى لا يخلو عنه ظاهرًا.

(٢) فى ط فقط: «الموضوع لمعنى آخر» بسقوط كلمة: «لمعني» الثانية: تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة. والأسلوب.

(٣) الشريف: «أىْ بعد كونه مصدرًا، لأنه من زاد يزيد زيدًا.

ولا[١] يقال لكلّ لفظة بَدَرتْ من شخص لمعنيً: إنها موضوعة له من دون اقتران قَصْد التّواطؤ بها.

ومحرّفات[٢] العوام على هذا ليست ألفاظًا موضوعة لعدم قَصْد المحرِّف الأوّل إلى التّواطؤ.

وعلى ما فسّرنا الوضع لم يكن محتاجًا إلى قوله: «لمعني»، لأن الوضع لا يكون إلاّ للمعني[٣]، إلاّ أن يفسَّر الوضع بَصَوْغ اللّفظ مهملاً كان أو، لا، ومع قصد التواطؤ أو، لا، فيحتاج إلى قوله: «لمعني»، لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم.

ومعنى اللّفظ: ما يُعنى به، أى يراد، بمعنى المفعول.

قوله: «لمعنىً[٤] مفرد» يعنى به المعْنَى الذى لا يُدلّ جزءُ لفظه على جُزْئه، سواءٌ كان لذلك المعنى جزءٌ نحو.. معنى ضَرَب، الدّالُّ على المصدر والزّمان أو، لا جُزْء له كمعني: ضَرْب ونَصْر.

فالمعنى المركَّب على هذا، هو الذى يدلّ جزء لفظه على جُزئه نحو: ضَرَبَ زيدٌ وعبدالله، إذا لم يكونا عَلَمَيْن، وأمّا مع العلمية فمَعْناهُما مفرد، وكذا لفظُهما، لأن اللفظ المفرد: لفظٌ لا يدلّ / جزؤُه على جُزْء معناه، وهما كذلك، واللفظ المركّب: الذى يدلّ جزؤه على جزء معناه.

والمشهور فى اصطلاح أهل المنطق جعل المفرد والمركّب صفة اللفظ، فيقال:

---

(١) فى (ع) «فلا» بالفاء.

(٢) الشريف: «الظاهر أن المحرِّف الأول استعمل لفظ المحرَّف فى ذلك المعنى بتوهّم وضعه له، لا أنه جعله له، وعيّنه بإزائه، وإنما فهم المعنى منه لمشابهته المحرّف منه الموضوع لذلك المعني. فلا حاجة إذًا إلى التصريح بقصد التّواطُؤ لإخراج المحرَّفات».

(٣) فى النسخ: «لمعني» بسقوط لام الجر ما عدا نسخة (ع).

(٤) فى (ع) «معني» بإسقاط لام الجرّ.

اللّفظ المفرد، واللفظ المركّب، ولا ينبغى أن يُخْترع فى الحدود ألفاظ، بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها، لأن الحدّ للتّبْيين.

وليس له[١] أن يقول: إنّى أردت بالمعنى المفرد: المعنى الذى لا تركيب فيه، لأن جميع الأفعالَ إذَنْ تخرج عن حدّ الكلمة.

ولو قال: الكلمة لفظٌ مفرد موضوعٌ سَلِم من هذا، ولم يَرِدْ عليهُ أيضًا الاعتراض بأنّ المركّبات ليست بموضوعه على ما يجيء.

واحترز بقوله: «لفظ» عن نحو الخَطّ والعَقْد والنَّصْبَة والإشارة فإنها ربّما دلّت بالوضْع على معنى مفرد، وليست بكلمات.

ويجوز الاحتراز بالجِنْس أيضًا إذا كان أخصَّ من الفصل بوجهٍ، وهو ههنا كذا، لأن الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظًا وقد لا يكون.

واحترز بقوله: «وضع» عن لفظ دالّ على معنى مفرد بالطّبع لا بالوضع كـ«أحّ الدّالّ على السُّعال ونحو ذلك، وعن المحرّف، وعن المهمل[٢]، لأنه دالٌّ أيضًا على معنيً كـ«حيوة»[٣] المتكلّم به، ولكن عقلاً لا وَضْعًا.

وبقوله:«لمعنىً» عمّا صيغ لا لمعنًى كالمهملات «كلعِم»[٤] ونحوه من الهذيانات، وقد مرّ الكلام على هذا الاحتراز.

وبقوله:«مفرد» عن لفظ وُضِع للمعنى المركّب نحوَ عبدالله، وضرب زيد، غير علمين.

---

(١) وليس له: أى ليس للمصنف وهو ابن الحاجب.

(٢) فى (ع) فقط: «وعن المهمل وعن الصوت» بزيادة: «وعن الصوت».

(٣) فى (ع) فقط: «كحياة».

(٤) فى (ع) فقط : «كلفم» بالفاء، ولعل المراد: «كلعم» بالعين مقلوب: كلَعِم و«لعم» مهمل.

فإن قيل: إن التاء فى لفظ الكلمة للوحْدة، لأن كَلْمةً، وكَلْماً كَتَمْرَة وتَمْر، أو اللاّم [١] فيه للجنس فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة.

فالجواب : أنَّ اللاّم فى مثله ليس للجنس ولا للعهد ، كما يجيئ فى باب المعرفة، ولئن سلّمنا ذلك، قلنا : إن الجنس على ضَرْبين.

أحدهما: استغراق الجنس، وهو الذى يحسُن فيه لفظة «كُلّ» كقوله تعالى : ﴿ وَالْعَصْرِ إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وعملُوا الصَّالحات وَتَوَاصَوْا ﴾ [٢] أى كلّ إنسان [٣] وإلا لم يجز الاستثناء، لأنه عند الجمهور من النحاة يُخرِجُ ما لولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه، وهذا الاستغراق مفيد للكثرة فيُناقض الوحدة .

والثانى : ماهيّة الجنْس من غير دلالة اللّفظ على القلّة ولا الكثرة، بل ذاك احتمالٌ عقليٌّ كما فى قوله تعالى :﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ ﴾ [٤] ولم يكن هناك ذئب معهود، ولم يُردْ استغراقَ الجنس أيضًا.

ومثله قولك: ادخل السوق، واشتر اللحم ، وكُل الخبز، فهذا النّوع من الجنس لا يناقض الوحدة، إذْ لا دَلالة فيه على الكثرة.

والمقصود فى هذا الموضع هو الثّانى، أى ماهّية الجنس من حيث هى هي، لأن الحدّ إنما يذكر لبيان ماهيّة الشيء، لا لبيان استغراقه .

إن قيل: لِمَ لمْ يقل «لفظة» ليوافق الخبر المبتدأ فى التأنيث؟

فالجواب : أنه لا يجب توافقهما فيه إلا إذا كان الخبر صفةً مشتقّةً غير مسبّبة، نحو : هند حسنة، أو حكمها، كالمنسوب. أمّا فى الجوامد فيجوز، نحو : هذه الدار مكانٌ طيِّب، وزيدٌ نَسَمة عجيبة.

---

(١) فى النسخ المخطوطة : «واللام» بالوار ، لا بـ«أو».

(٢) العصر/ ١ , ٢ . (٣) فى ط: «الإنسان» بـ «أل» تحريف.

(٤) يوسف . ١٤.

وقوله: «لفظ»، ههنا وإن كان بمعنى الصّفة أى ملفوظٌ بها، كما ذكرنا إلا أن أصله مصدر، ويعتبر فى مثل نحو: امرأة / صَوْم، ورجلان صَوْم، ورجال صَوْم، فلا يؤنّث ولا يُثنيّ ولا يجمع.

فإن قيل: كان ينبغى أن يقول: «لفظة»(١) ليخرج عنه الكلمتان، إذ هما لفظتان، وكذا الكلمات.

قلت: لا يخرُجُ مثل ذلك بتاء الواحدة، لأن مثل قولك: قالا، وقالوا، كأرطي، وبُرْقع(٢) لفظة واحدة، وكذا كُل ما يتلفظ به مرّة واحدة مع أن كل واحد من الأوّلَيْن كلمتان، بخلاف الثّانِييْن.

إن قيل: هلا استغنى بقوله: «وُضِع» عن قوله: «مُفْرد» لأن الواضع لم يضع إلاّ المفردات، أمّا المركّبات، فهى موكولة(٣) إلى المستعمل بعد وَضْع المفردات، لا إلى الواضع.

فالجواب: أنّا لا نُسَلِّم (٤)أنّ المُركّب ليس بموضوع، وبيانه أن الواضع إمّا أن يضع ألفاظاً معيّنةً سماعيّة، وتلك هى التى يحتاج فى معرفتها إلى علم اللغة.

وإمّا أن يضع قانوناً كُليّاً يُعْرف به الألفاظ فهى قياسيّة، وذلك القانون إمّا أن يعرف به المفردات القياسيّة، وذلك كما بيّن أن كلّ اسم فاعل من الثّلاثى المجرّد على وزن فاعل، ومن باب أفعل على وزن مُفْعِل،وكذا حال اسم المفعول، والأمر، والآلة، والمُصَغّر، والجمع، ونحو ذلك، وتحتاج فى معرفتها إلى علم التّصريف.

---

(١) الشريف «قوله : فإن قيل : كان ينبغى أن يقول لفظة ليخرج عنه الكلمتان إذ هما لفظتان فيستغنى بذلك عن قيد الإفراد، وحاصل الجواب: أن جميع المركبات لا تخرج به، فاحتيج إلى قيد الإفراد، وبه يستغنى عن قيد إلحاق التاء، نعم من يدّعى أن نحو: عبد الله علماً ليس كلمة واحدة يحتاج إلى التاء، لإخراج مثله، ولعله أنسب بقواعد العربيّة.

(٢) = فى م: «يرفع» بالياء والفاء، تحريف.

(٣) سقطت كلمة «موكولة» من جميع النسخ والتصويب من «ع».

(٤) فى ط: «نسلم» بدون «لا» تحريف.

وإمّا أن يعرف به المركبات القياسيّة، وذلك كما بيّن مثلاً أن المضاف مُقَدّم على المضاف إليه ، والفعل على الفاعل، وغير ذلك من كيفيّة تركيب أجزاء الكلام، وتحتاج فى معرفة بعضها إلى التّصريف كالمنسوب، والفعل المضارع، وفى معرفة بعضها إلى غيره من علم النحو كما ذكرنا.

إن قيل: إنّ فى قولك: مسلمان، ومسلمون وبصْرىّ، وجميع الأفعال المضارعة جزءُ لفْظ كلِّ واحد منها يدلّ على جُزْء معناه، إذ الواو تدلّ على الجمعية، والألف على التثنية، والياءً على النِّسبة، وحروف المضارعة على معنيً فى المضارع(١)، وعلى حال في(٢) الفاعل(٣) أيضًا.

وكذا تاء التأنيث فى «قائمة»، والتنوين، ولام التعريف(٤)، وألفا التأنيث، فيجب أن يكون لفظ كل واحد منها مُرَكَّباً، وكذا المعنى فلا يكون كلمةً، بل كلمتين.

فالجواب: أن جميع ما ذكرت كلمتان، صارتا من شِدّة الامتزاج ككلمة واحدة،

---

(١) = والمعنى هو : الحال والاستقبال.

(٢) «في» سقطت من «ط» والنسخ المخطوطة ما عدا «ع».

(٣) الشريف « من التكلم والخطاب والتوكيد مثلاً».

(٤) الشريف «لاخفاء فى أن التنوين ولام التعريف من حروف المعاني، وقد عدّوهما فيها. فكل واحدة منهما كلمة على حيالها، فنحو : الرجل كلمتان، لا كلمة واحدة لأنه قيد إفراد المعنى أخرجه عن حدها كما أخرج نحو : قالا، وقالوا : لكن لشدة الامتزاج بينهما يطلق عليهما :اللّفظة كما مرّ».
وأما ألف التّثنية وواو الجمع ، وياء النسبة، وتاء التأنيث المتحركة. وألفا التأنيث فقد قيل: إنها من حروف المباني، زيدت فى الكلم ، وجعل المجموع دالاً على المعنى المقصود . كألف ضارب. وميم مضروب، فإن الدال على الفاعل هو مجموع لفظ : «ضارب» إلاّ أن هذه الدلالة إنما حصلت بزيادة الألف، فلذلك قيل: إنها للفاعل كما قيل: سين الاستفعال للسؤال ، ونون الانفعال للمطاوعة مع أن كل واحد من استفعل وانفعل كلمة حقيقة، لا كلمتان فى حكمها، فكذلك نحو: بصرىّ، ومسلمان، فالألفاظ المشتملة على هذه الحروف، كل واحد منها كلمة واحدة. وكذا الحال فى حروف المضارعة، فالهمزة فى :«أضرب» ليست كلمة ، بل هى مع ما بعدها كلمة واحدة حقيقية. والضمير المستتر كلمة أخري».

فأعرب المركّب إعراب الكلمة، وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة فى الكَلِم المذكورة، وكذلك الحركات الإعرابية.

ولمعاملتها معاملة الكلمة الواحدة سكَن أول أجزاء الفعل فى المضارع وغُيِّر الاسم المنسوب إليه نحو: نَمَريّ، وَعَلَوِيُّ، وَوَشَوِيّ، ونحو ذلك، فتغيّرت بالحَرْفين[١] بنيّة المنسوب إليه، والمضارع وصارتا من تمام بِنْية الكلمة.

وأما سكون[٢] لام الكلمة بلحوق التاء فى نحو ضَرَبْتُ، فلا يُوجب تغيير البِنْية إذ لا تعتبر حركة اللاّم وسكونها فى البِنْية ـ كما يجيئ فى أول التّصريف[٣] إن شاء الله تعالى.

أما الفعل الماضى نحوُ: ضرب ففيه نظر، لأنه كلمة بلا خلاف، مع أن الحدث مدلولُ حروفه المرتّبة ، والإخبار عن حصول ذلك الحدَث فى الزّمن الماضى مدلول وزنه الطارئ على حروفه، والوزن جزء اللفظ، إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسّكنات الموضوعة وَضْعاً مُعَيّناً.

٦ والحركات مما يتلفظ به فهوَ إذَنْ كلمة مركّبة / من جزأين، يدلّ كلّ واحد منهما على جزء معناه، وكذا نحو: أُسْد فى جمع أَسَد، وكذا المصغر، ونحو : رجال ومساجد ، ونحو: ضارب ومضروب ومَضْرب، لأنّ الدّالّ على معنى التّصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة فى الأمثلة المذكورة: هو[٤] الحركات الطّارئة مع الحرف الزائد، ولا يصح أن نَدّعى ههنا أن الوزن الطارئ كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة، كما ادّعينا فى الكَلِم المتقدمة، وكما يصحّ أن يُدّعى فى الحركات الإعرابية، فالاعتراض بهذه الكَلِم اعتراضٌ وارد، إلا أن نقيّد تفسير اللفظ المركب، فنقول: هو ما يدل جُزْؤهُ على جزء معناه، وأحد الجزأين متعقّب للآخر، وفى هذه الكَلِمة المذكورة الجزآن مسموعان معًا.

★★★

(١) المراد بالحرفين : حرف المضارعة وياء النسب.

(٢) من قوله : «وأما سكون إلخ إلى قوله :أما الفعل الماضى سقط من «ع».

(٣) التصريف هو كتاب «شرح شافية ابن الحاجب للرّضى.

(٤) «هو» زيادة فى «ع».

[تقسيم الكلمة]

(ص): «وهى اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ».

(ش): [١] إنما قدّم الاسم على الفعل والحرف، لحصول الكلام من نوعه دون أخويه، نحو: زيد قائم. والمقصود من معرفة الكلمة: الكلام، والأحوال التى تعرض له من الإعراب وغيره، ثم قدم الفعل على الحرف، لأنه وإن لم يتأتّ[٢] من الفعلين كلام كما تأتّى من الاسمين، لكنه يكون أحد جزأى الكلام، نحو: ضرب زيد، بخلاف الحرف فإنه لايتأتى منه ومن كلمة أخرى كلام.

فإن قيل: يجب أن تكون الكلمة هذه الثلاثة معاً، لأن الواو للجمع فيكون نحو: أَذَهَب زيدٌ؟ ونحو: مرّ بزيد [٣]كلمة لأنه اسم وفعل وحرف.

فالجواب: أنه كان يلزم ما قُلْت لو كان هذا قسمة الشيء إلى أجزائه كما تقول: السّكنجبين[٤] : خلٌّ وعسلٌ وماء،[٥] وما ذكره قسمة الشيء إلى جزئياته نحو قولك: الحيوان إنسان، وفرس، وبقر، وغير ذلك، ونريد[٦] بالجزئيّ: ما يدخل تحت كلّي، ويصحّ كون الكُلِّى خبراً عنه نحو: الإنسان حيوان.

وقولهم: الواو للجمع، لا يريدون به أن المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معاً فى حالة واحدة، كما يجئ فى باب حروف العطف.

بل المراد أنهما يجتمعان فى كونهما محكوماً عليهما، كما في: جاءنى زيد وعمرو، أو فى كونهما حُكمين على شيء نحو : زيد قائم وقاعد، أو فى حصول مضمونيهما[٧]، نحو: قام زيد ، وقعد عمرو، بخلاف «أو» فإنها فى الأصل

---

(١) = فى «ع» فقط : «أقول: إنما قدّم» بزيادة :«أقول».

(٢) = فى ط فقط : يأت».

(٣) = فى «ع»فقط : «مرّ بعمرو» مكان :«بزيد».

(٤)= فى الفارسية: «سكنجبين» : طعام حلو.

(٥) = كلمة «وماء» سقطت من «ط» و«ع».

(٦) = فى ط : «وبزيد» تحريف ظاهر.

(٧) كلمة : «مضمونَيْهما» سقطت من «ع». وفى «ع» أيضاً: «حصولهما» مكان: «حصول».

لحصول أحد الشيئين، فلو قال : الكلمة اسم أو فعل أو حرف لكان المعنى الكلمة أحد الثلاثة دون الباقيَيْن، بلي، إن أريد الحصر مع «أو» قُدّم «إمّا» على المعطوف عليه نحو : الكلمةَ : إمّا اسم أو فعل أو حرف، فتكون القضّية مانعة الجَمْع والخُلوّ كما هو المذكور في مظانّه.

وكذا كان ينبغي أن يذكره المصنف، لأن مقصوده الحصر بدليل قوله: «لأنها إما أن تدل».

فإن قيل: إنك حكمت على الفعل والحرف: أن كل واحد منهما كلمة، والكلمة: اسم، فيجب أن يكونا اسمين.

قلت: إن أردت بقولك: إن الكلمة اسمٌ: أنّ لفظهما اسم لدخول علامة الأسماء كاللام والتنوين عليها فهو مغالطة، لأن معنى كلامك، إذنْ أن الفعل كلمة من حيث المعني، ولفظ الكلمة اسم، وهذا لا ينتج أن الفعل اسم، لعدم اتّحاد الوسط.

وكذا إن أردت به أنّ لفظ[1] معنى الكلمة اسم، لأنها لفظ دالٌّ على معنى مفرد، وكل لفظ هكذا: اسم، لأنه يصح الإخبار عنه، ولو بأنه دالّ على معنى مفرد، كما تقول «ضرَبَ» دالةٌ على معنيً مفرد، أو تقول: «ضَرَبَ» فعل ماض، فنقول هذا أيضاً مغالطة، لأن معنى كلامك، وهو أن الفعل كلمة ، وكل كلمة اسم: أنّ الفعل لفظٌ وضع لمعنى مفرد، إذا أريد بذلك اللّفظ معناه الموضوع هو له، كما في: «ضَرَبَ زيدٌ»، وكل لفظ هكذا اسم إذا أريد به مُجرّد اللفظ كما في قولك : «ضَرَبَ» فعل ماض، وهذا لا يُنْتج أن الفعل اسم[2] لعدم
٧ اتحاد الوسط/ .

فإن قيل: : فإذا كان نحو :«مِنْ» و«ضرب» في قولك: «مِنْ» حرف جر ،

(١) كلمة «لفظ» سقطت من النسخ المخطوطة ما عدا «ع».

(٢) «أن الفعل اسم» سقط من «ع».

و«ضرب» فعل ماض، اسمين فكيف أخبرت عنهما بأن الأول حرف، والثانى فعل، وهل هذا إلاّ تناقض؟

قلت: لم نُرِدْ (١) أن «مِنْ» فى هذا التركيب حرف، «وضرب» فعل، بل المعنى أن «مِنْ» إذا استعمل فى المعنى الذى وضع له أوّلاً نحو: خرجت من الكوفة حرْف، وكذا«ضرب» فعل ماضٍ فى نحو: ضرب زيدٌ(٢).

ومثله إذا قلت: مدلول الفعل لا يخبر عنه، فإنك أخبرت عن قولك: مدلول الفعل بقولك: «لا يخبر عنه»، لأن المراد مدلول الفعل إذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه، وقولك : مدلول الفعل ليس كذا.

وكذا قولك: الفعل لا يسند إليه أى الفعل إذا كان بلفظه نحو: ضرب زيد، وقصدت معناه الموضوع هو له .

وكذا قولهم: المجهول مطلقاً لا يحكم عليه، أى الشيء الذى لا شعور به أصلاً لا يحكم عليه، ولفظ المجهول مطلقاً مشعور به وبمعناه إذْ هو ما لا نعرفه.

ففى جميع ذلك مبتدآن أحدهما : محكوم عليه بشيء، وهو المذكور فى لفظك، والآخر محكوم عليه بنقيض ذلك وهو المكنيّ بلفظك عنه، فلا يلزم التناقض، لأن التناقض لا يكون إلا مع اتّحاد الموضوعين .

★★★

(١) فى ط فقط : «يرد» بالياء.

(٢) الشريف : يعنى أن كلمة : «من» فى هذا التركيب اسم يدل على لفظة «مِنْ» المستعملة فى معنى الابتداء، والحكم بالحرفية إنما هو على ذلك المدلول لا الدّال الذى هو الاسم، فلا تناقض أصلاً، وكذلك الحال فى قولك: ضرب فعل ماض. والحاصل أن «مِنْ» و«ضرب» اسمان، فالمذكور فى هذا التركيب هو الاسم، والمحكوم عليه بالحرفية هو المسمّى».

[أدلة تقسيم الكلمة]

(ص): «لأنها إمّا أن تدلّ على معنى فى نفسها، أو ، لا ، الثاني: الحرف، والأوّل إمّا أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو، لا، الثاني: الاسم، والأول: الفعل، وقد علم بذلك حدّ كلّ واحد منها».

(ش): اعلم أن اسم « أنّ» ضمير الكلمة والمضاف[1] محذوف، إمّا من الاسم أو من الخبر، أيْ لأنّ حالها إمّا دلالة، أو لأنها ذات دلالة.

ويجوز أن يكون «أن تدلّ» مبتدأ محذوف الخبر أي: دلالتها ثابتة، ومثله قولك: زيدٌ إمّا أن يسافر أو يقيم.

واللام فى قوله : «لأنها» متعلّق بما دلّ عليه قوله: «وهى اسم وفعل وحرف»، إذ المعنى الكلمة محصورة فى هذه الأقسام.

واستدلّ على الحَصْر بأن قال : هذا اللّفظ الدالّ على معنى مفرد، أعنى الكلمة إما أن يدلّ على معنيً فى نفسه أو على معنًى لا فى نفسه، الثاني: الحرف، أعنى الكلمة الدالة إما أن يدلّ على معنيً لا فى نفسها[2]، والأول: أى الكلمة الدّالة على معنى فى نفسها، إما أن تقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة، أو، لا، الثاني: الاسم، أى الكلمة الدالة على معنى فى نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة، والأول: الفعل، أى الكلمة الدالة على معنى فى نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

فهذه قسمة دائرة بين النّفى والإثبات فتكون حاصرة أى لا يمكن الزّيادة فيها، ولا النّقصان.

فتبيّن بدليل الحصر حدّ كلّ واحد من الأقسام، لأنه ذكر فيه جنس كلّ واحد، وفصّله كما بيّنا، والمرّكب من الجنس والفصل: هو الحد.

★★★

(١) فى «ع» فقط «أو المضاف» بـ «أو» وليس بالواو كما فى بقية النسخ.

(٢) فى ط فقط :« نفسه».

[الكلام]

(ص): الكلام: ما تضمَّن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتى ذلك إلاّ فى اسمين، أو فى فعل واسم».

(ش): إنما قدّم حدّ الكلمة مع أن المقصود الأهم من علم النحو معرفةُ الإعراب الحاصل فى الكلام بسبب العقد والتركيب، لتوقّف الكلام على الكلمة توقّف المركب على جزئه.

ونعنى بتضمّنه الكلمتين : تركُّبَهُ منهما، وكونهما[1] جزئيه، وذلك من دلالة المرّكب على كل جزء من أجزائه دلالةَ تضمُّن.

وجُزْءا الكلام يكونان ملفوظَيْن، كزيد قائم، وقائم زيد، ومقدَّرَيْن كَنَعَمْ فى جواب مَنْ قال: أزيد / قائم أو أقام زيد؟ أو أحدهما مقدّراً[2] دون الآخر، وهو ٨
إمّا الفعل[3] كما فى : إنْ زيد قام، أو الفاعل كما فى: زيد قام، أو المبتدأ أو الخبر كما فى قوله تعالى:﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾[4].

والمراد بالإسناد: أن يُخبر فى الحال أو فى الأصل بكلمة أو أكثر عن أُخرى، على أن يكون المخبر عنه أهّم ما يخبر عنه بذلك الخبر فى الذكر، وأخصّ به.

فقولنا: «أن يخبر» احتراز عن النسبة الإضافية، وعن التى بين التوابع ومتبوعاتها.

وقولنا :«فى الحال» كما فى :قام زيد، وزيد قائم ، وقولنا : «أو فى الأصل» ليَشْمَل الإسناد الذّى فى الكلام الإنشائي، نحو : بعتُ، وأنت حرٌ، وفى الطّلبيّ نحو: هل أنت قائم؟وليتك، أو لعلك قائم، وكذا نحو: اضرِب، لأنه مأخوذ مِنْ

(١) فى «ط» فقط : «أو كونهما» بـ «أو».
(٢) فى «ط» : «مقدار» تحريف.
(٣) فى «ط» فقط : «فعل» بدون «أل».
(٤) يوسف / ١٨.

تَضْرِبُ بالاتّفاق، وقياسه: لتَضْرِب بزيادة حرف الطّلب قياساً على سائر الجُمَل الطّلبيّة، فَخفّف بحذف[١] اللاّم، وحَذْف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال، بدلالة قولك فيما لم يُسمّ فاعله منه: لتُضْرَب، وفى الغائب: لِيُضرَبْ وفى المُتَكلّم: لأضْرِبْ، ولْنضْرِب، لمّا قلّ استعمالها.

وقولنا: «بكلمة» كما فى: زيد قائم[٢]، وقولنا : أو أكثر»، ليعمّ نحو: زيد أبوه قائم، وزيد قام أبوه، فكان على المصنف أن يقول : كلمتين أو أكثر، وليس له أن يقول : الأصل فى الخبر الإفراد، لأنه لا دليل عليه. ويجيئ فيه مزيد بحث إن شاء الله تعالي.

وقولنا: «على أن يكون المُخْبر عنه أهمّ ما يخبر عنه» احترازٌ عن كَوْن الفعل خبراً أيضاً عن واحد من المنصوبات فى نحو : ضرب زيدٌ عمرًا أمامكَ يَوْمَ الجمعة ضربةً، وضُرِبَ زيدٌ يومَ الجمعة أمامكَ ضربةً، فإن المرفوع فى الموْضِعَيْن أخصّ بالفعل، وأهمّ بالذّكر من المنصوبات ـ كما يجيئ فى باب المصدر.

وكان على المصنّف أن يقول: بالإسناد الأصليّ المقصود ما تركّب به لذاته، ليُخْرج بالأصلى إسنادَ المصدر واسمَيْ الفاعل والمفعول والصّفة المشبهة والظّرف، فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام.

وأما نحو: أقائم الزّيدان، فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كما فى أسماء الأفعال، وليَخْرج بقوله : «المقصود ما تركّب به لذاته» : الإسناد الذى فى خبر المبتدأ فى الحال[٣] أو فى الأصل[٤]، وفى الصّفة والحال، والمضاف إليه إذا كانت كلها جُمَلاً والإسناد الذّى فى الصّلة والذّى فى الجملة القسَميّة، لأنها لتوكيد جواب القسم،

(١) فى «ط» بخلاف «مكان» «بحذف»، تحريف.

(٢) قوله: «وقولنا بكلمة فى زيد قائم» سقط من «ع».

(٣) أى إذا كان جملة خبرية.

(٤) الشريف: «أى إذا كان جملة إنشائية أو طلبية»

والذى فى الشّرطية، لأنها قَيْدٌ فى الجزاء، فجزاءُ الشّرط وجواب القسم كلامان[١]، بخلاف الجملة الشرطية، والقسميّة.

والفرق بين الجملة والكلام: أن الجملة ما تضمّن الإسناد الأصليّ سواء كانت مقصودة لذاتها، أو لا، كالجملة التى هى خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجُمَل، فَيَخْرُجُ المصدرُ، واسما الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، والظّرف مع ما أسندت إليه.

والكلام ما تضمّن الإسناد الأصليّ وكان مقصوداً لذاته، فكلّ كلام جملة ولا ينعكس .

وإنّما قال بالإسناد ولم يقل بالإخبار، لأنه أعم، إذْ يشمل النّسبة التى فى الكلام الخبريّ والطلبيّ والإنشائى ـ كما ذكرنا.

واحترز بقوله: «بالإسناد» عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف إليه، والتّابع ومتبوعه، وبعض المركّب من الفعل والاسم نحو: ضَرَبَكَ، وعن جميع الأنواع الأربعة الأُخَر من التركّيبات الثنائية الممكنة بين الكلم الثلاث[٢]، وهي: اسم مع حرف، وفعل مع فعل، أو حرف، وحرف مع حرف.

وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم، أى الإسناد الذى هو رابطة، ولابُدّ له من طَرَفين: مسند ومسند إليه، والاسم بحسب الوضع لا يصلح لأن يكون مسنداً ومسنداً إليه، والفعل يصلح لكونه مسنداً لا مسنداً إليه، والحرف لا يصلحُ

---

(١) الشريف : «جواب القسم كلام بلا نزاع، وأما جواب الشّرط ففيه بحث. والحق أن الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء ، لا الجزاء وحده، لأن الصدق والكذب ، إنما تعلّقا بالنسبة التى بينهما، لا بالنسبة التى بين طرفَيْ الجزاء ، يظهر ذلك بالتأمل فى قولك : إن ضربتنى ضربتك ، فإنه قد لا يوجد منك ضرْبُ المخاطب أصلاً، ويكون هذا الكلام صادقاً. ولو كان الحكم المقصود متعلقاً بالجزاء لم يتصور صدقه مع انتفاء مدلوله فى الواقع بالكلية ».

(٢) في «ط» : «الثالث» مكان : «الثلاث» تحريف ظاهر.

لأحدهما والتّركيب العقلى الثّنائيّ بين الثّلاثة الأشياء ، أعنى الاسمَ والفعل والحرفَ لا يَعْدو ستة أقسام: الاسمان، والاسم مع الفعلْ أو الحرف، والفعل/ مع الفعل، أو الحرف، والحرفان، فالاسمان يكونان كلاماً لكون أحدهما مسنداً والآخر مسنداً إليه، وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مُسْنَدًا والاسم مسنداً إليه.

والاسم مع الحرف لا يكون كلامًا، إذْ لو جعلت الاسم مسنداً فلا مُسْنَد إليه، ولو جعلته مسنداً إليه فلا مسند ، وأما نحو: يا زيد، فلسدِّياء مسدّ «دعوت» الإنشائى .

والفعل مع الفعل أو الحرف لا يكون كلاماً لعدم المسند إليه، وأما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه.

فظهر بهذا المعنى قوله :«ولا يتأتىّ» أى لا يتيسَّر الإسناد إلا فى اسمين أو فعل واسم» .

والباء فى قوله بالإسناد للاستعانة : أى تركّب من كلمتين بهذا الرابط، أو بمعنى «مع» أى مع هذا الرّابط.

★★★

[تعريف الاسم]

(ص): الاسم : «ما دلَّ على معنىً فى نفسه[١] غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة».

(ش): لم يقتصر على ما تقدم مع قوله : «وقد عُلم بذلك حدّ كل واحد منها» لأنه أراد أن يصرّح بحدّ كل واحد من الأقسام فى أول مصنفه[٢]، والذى تقدّم لم يكن حدًا منها مصرّحًا به، ولا المقصود منه الحدّ، بل كان المراد منه الدليل على الحصر .

قوله: «ما دلَّ» أى كلمة . دلّت، وإلا ورد عليه الخط والعقد والنصبة[٣] والإشارة، وإنما أورد لفظة «ما» مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتماداً على ما ذكره قبل من كون الاسم أحد أقسام الكلمة فى قوله: «وهي:اسم وفعل وحرف»، فكل كلمة اسم كلمة، لأن الكلمة كُلّي، والاسم جزئيّ لها.

وقوله: «فى نفسه» الجار والمجرور مجرور المحلّ صفة لقوله: «معني». والضمير البارز فى «نفسه» لـ«ما» التى المراد بها الكلمة، كما أنّ الضمير فى قوله قبل: «على معنى فى نفسها» للكلمة.

وقال المصنف: «إن الضَمير فى قولهم: ما دلّ على معنى فى نفسه، وقولهم: «فى غيره» راجع إلى«معنى» فإن[٤]معنى ما دلّ على معنى فى نفسه، أى لا باعتبار

---

(١)= الشريف : «لاضمير فى ما دلّ على معنى فى نفسه باعتباره فى نفسه، وبالنظر إليه فى نفسه لا باعتبار أمر خارج عنه كقول: الدار فى نفسها حكمها كذا، أى لا باعتبار أمر خارج عنها، ولذلك قيل: الحرف ما دلَّ على معنيً فى غيره، أى باعتبار متعلّقه لا باعتباره فى نفسه».

(٢) فى ط: «صنفه» بسقوط الميم من أوله تحريف.

(٣)= النّصبة: فى اللسان: «نصب» : النصب والنُّصب: العلم المنصوب وفى التنزيل العزيز: ﴿كَأَنَّهُمْ إِلَىٰ نُصُبٍ يُوفِضُونَ﴾ [المعارج/ ٤٣] وقرئ: نَصْب» بفتح النون، وسكون الصاد.

(٤) فى ط : «وإن» بالواو.

غيره ، كقولهم : الدار قيمتها فى نفسها كذا، أى باعتبار نفسها لا باعتبار كونها فى وسط البلد، أو غير ذلك.

وفيه نظر، لأن قولهم فى حدّ الحرف على معنىً فى غيره نقيض قولهم على معنً فى نفسه، ولا يقال فى مقابلة قولك: قيمة الدار فى نفسها كذا: قيمة الدار فى غيرها كذا، بل يقال : لا فى نفسها.

ومعنى الكلام على ما اخترنا، أعنى جَعْل «فى نفسه» صفة لمعنىً، والضمير لـ«ما»: أنّ (١) الاسم كلمة دلّت على معنى ثابت فى نفس تلك الكلمة(٢).

[تعريف الحرف]

والحرف : كلمة دلت على معنى ثابت فى لفظ غيرها فـ «غير صفة» للفظ، وقد يكون اللفظ الذى فيه معنى الحرف مفرداً كالمعرّف باللام والمنكّر بتنوين التّنكير، وقد يكون جملةً كما فى: هل زيد قائم، لأن الاستفهام معنىً فى الجملة، إذْ قيامُ زيد مُستفهمٌ عنه، وكذا النّفى فى : ما قام زيد، إذْ قيام زيد منفىّ فالحرف مُوجدٌ لمعناه فى لفظ«غيره» إمّا مقدّم عليه كما فى نحو «بَصرِىّ»(٣) أو مؤخر عنه كما فى «الرجل».

---

(١)كلمة : «أنّ» سقطت من «ط».

(٢) = الشريف : «وأمّا اعتراض الشارح فليس بشىء، إذ ليس مقصوده أنَّ مؤدّى لفظة: «فى» فى الموضعين واحد، بل لا يتصوّر ذلك، لأن كون المعنى معقولاً فى نفسه، ملحوظاً فى ذاته، وكونه ملحوظاً فى غير آلة لتعرّف حالة أمر معقول.

وأما حكم الدار كحسنها مثلاً فلا يوجد إلا فيها سواء كان ناشئاً من ذاتها أو مستفاداً من غيرها، وكذلك قيمة الدار أمر منسوب إليها سواء نشأت من ذاتها أو من غيرها، بل مقصوده التشبيه بينهما بحسب اعتبار الخارج تارة، وعدم اعتباره تارة أخرى، وإن امتازا بأنه يصحّ أن يقال: المعنى ملحوظ مُعْتَبرٌ فى نفسه أو غيره، ولا يصح أن يقال : الدار حسنة فى نفسها أو غيرها، وذلك لأن ارتباط حسنا بغيرها إذا كان سبباً له ليس بحيث يصحّ كون الغير ظرفاً له، بخلاف ارتباط تعقّل المعنى بالغير فإنه ملحوظ فى ذلك الغير، ومعتبر فيه».

(٣) = حيث تقدم الاسم وتأخر الحرف وهو ياء النسب.

والأكثر أن يكون مَعْنى الحرْف مضمونَ ذلك اللّفظ فيكون متضمّنًا للمعنى الذى أحدث[١] فيه الحرفُ مع دلالته على معناه الأصلىّ، إلاّ أن هذا تضمّنٌ معنىً لم يدلّ عليه لفظ المتضمّن ، كما كان لفظ البيت متضمّناً لمعنى / الجدار، ١٠ ودالاً عليه، بل الدّالُّ على المضمون فيما نحن فيه لفظ آخر مقترن بالمتضمّن فرجل فى قولك: الرجل، متضمّن لمعنى التعريف الذى أحدث فيه اللام المقترن به، وكذا: ضرب زيد، فى : هل ضرب زيد، متضمّن لمعنى الاستفهام، إذ ضَرْب زيد، مستفهم عنه، ولابُد فى المستفهم عنه من معنى الاستفهام، ومُوجِدُه فيه «هلَ».

وقد يكون معنى الحرف ما دلّ عليه غيره مطابقةً ، وذلك إذا كان ذلك الغير لازم الإضمار كما دلّ همزة «أضرب» ونون «نضرب» على معنى الضميرين اللازم إضمارهما[٢].

وقد يكون الحرفُ دالاً على معنيين[٣] كلّ منهما فى كلمة، كحروف المضارعة الدّالة على معنىً فى الفعل ، ومعنىً فى الفاعل.

والأغلب فى معنى الحرف أن يكون معنى الأسماء الدّالّة على المعانى دون الأعيان، وقد تكون دالةّ على العين أيضاً كالهمزة فى «أضرب» ونون «نضرب» وتاء «تضرب» فى خطاب المذكّر، فإنها تفيد معانى الفاعلين بعد الأفعال.

---

(١) أى أحدثه الحرف بحذف عائد الصلة.

(٢) الشريف : «إذا كانت هذه الحروف دالة على معنى الضمائر كانت هى بالاسمية والاستقلال أولى من الضمائر المقدّرة، ولا معنى لجعل معانيها حاصلة فى تلك الضمائر.

واعلم أن الشارح يتبع فى هذا المقام ما وقع فى عبارة المتقدمين من النحاة، ولم يدقق النظر فيها ليطلع على مقاصدها.

(٣) الشريف: الأكثر أن يدلّ الحرف على معنًى واحد، وفى «ع» فقط :« وقد يكون معنى الحرف دالاً » إلخ بزيادة كلمة: «معنى».

ثم نقول: إنّ معنى «مِنْ» الابتداء فمعنى «من» ومعنى لفظ الابتداء سواء[١] إلاّ أنّ الفرق بينهما: أن لفظ الابتداء ليس مدلولُه مضمون لفظ آخر، بل مدلوله معناه الذّى فى نفسه مطابقة. ومعنى «مِنْ» مضمون لفظ آخر يضاف ذلك المضمون إلى معنى ذلك اللفظ الأصليِّ، فلهذا جاز الإخبار عن لفظ الابتداء نحو: الابتداءُ خيرٌ من الانتهاء، ولم يجز الإخبار عن «منْ» لأن الابتداء الذى هو مدلولها فى لفظ آخر، فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه؟، بل فى لفظ غيره، وإنما يُخْبر عن الشىء باعتبار المعنى الذى فى نفسه مطابقة، فالحرف وحدهً لا معنى له أصلاً، إذ هو كالعَلَم المنصوب بجَنْب شىء، ليدلّ على أنّ فى ذلك الشىء فائدةً ما، فإذا أُفْرِد عن ذلك الشىء بقى غَيْرَ دال على معنىً[٢] أصلاً.

فظهر بهذا: أن المعنى الإفراديّ للاسم والفعل فى أنفسهما وللحرف فى غيره.

ولا يصحّ الاعتراض على حدّ الحرف بالصّفات، وذلك بأن يقال: إنّ معنى «طويل»[٣] مثلاً فى: جاءنى رجلٌ طويلٌ موجد لمعناه أى: الطّول فى موصوفه حتى صار الموصول متضّمناً لهُ: وذلك أن معنى«طويل»[٤]: ذو طول فهو دالّ على معنيين: أحدهما: قائم بالآخر، إذ الطّول قائم بذو، فمعناه: الطول وصاحبه، لامجرّد الطول الذى فى «رجل» وإنما ذكر الموصوف قبله ليعيّن ذلك الصّاحب الذى دلّ عليه طويل وقام به الطول، لا ليقوم به الطول.

وأما قولهم: النّعت دال على معنى[٥] فى متبوعه فلكون المتبوع معيناً لذلك الذى قام به المعنى ومُخَصِّصًا له، وكونه إياه، بل المصدر. فى قولك: ضَربُ زيد

---

(١) الشريف: «هذا باطل قطعاً، إذ لو كان معناهما واحداً لصحّ الإخبار عن معنى: «مِنْ» كما صحّ عن معنى الابتداء».

(٢) فى «م»: «على معنى فى شىء «أصلاً» بزيادة: «فى شىء».

(٣) فى «ع»: «إن معنى طول».

(٤) فى «م» «وذلك عدم الاعتراض الجواب أن معنى». بزيادة: عدم الاعتراض، الجواب.

(٥) فى «م» النعت دال على متبوعه، بسقوط: «معنى فى».

مفيدٌ لمعنًى فى لفظ غيره، أعنى ضاربيّة زيد، لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم: «دل» أى دلّ بالوضع، ولم يُوضع المصدر ليفيد فى لفظ غيره معنىً، إذْ يصحّ أن تقول[١]: الضّربُ شديدٌ، ولا يذكر الضّارب، ولا يَخْرُج/ بذلك عن الوضع. ١١

ويصحّ أن يُعْترض عليه بالأفعال، فإنّ «ضَرَبَ» وُضِع ليدل على ضاربيّة ماارتفع به.

ولا يندفع هذا الاعتراض إلاّ بما قال بعضهم: الحْرفُ: ما لا يدلّ إلاّ على معنىً فى غيره [٢]، فإن «ضَرَب» مفيد فى نفسه الإخبار عن وقوع ضَرْب، وفى فاعله عن ضاربيّته، بخلاف «مِنْ» فإنه لا يفيد إلاّ معنى الابتداء فى غيره.

[تعريف الفعل]

قوله: «غير مقترن» صفة بعد صفة لقوله: «معنىً» ويتبين معنى قوله :«غير مقترن» ببيان قوله فى حدّ الفعل: هو «ما دلّ على معنىً فى نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة»، أى على معنىً واقع فى أحد الأزمنة الثلاثة مُبيّناً، بحيث يكون ذلك الزّمان المعيّن أيضاً مدلول اللّفظ الدّالّ على ذلك المعنى بوضعه له أوّلاً ، فيكون الظّرف والمظروف مَدْلولى لفظ واحد بالوضع الأصلّى، فيخرج عن حدّ الفعل نحوّ الضّرْب، والقَتْل، وإن وجب وقوعه فى أحد الأزمنة الثلاثة معيّنًا فى نفس الأمر، لأن ذلك المعيّن لا يدلّ عليه لفظ المصدر.

ويخرج نحو: الصّبوح[٣] والغبوق[٤] والقيلولة والسُّرى[٥]، لأن اللفظ وإن

---

(١) فى ط : «أن يقول» بالياء.

(٢) الشريف : «أى الحرف لا يدل إلا على معنى معقول فى غيره ، فلم يصلح للحكم عليه، ولا به، ووجب ذكر متعلقه. والفعل يدلّ على حدث معقول فى نفسه، وعلى نسبته إلى غيره، وهى معقولة فى غيرها.

(٣) الصّبوح: الشّرْب بالغداة، يقال : اصطبح الرجل : شرب صبوحاً فهو مصطبح وصبحان.

(٤) الغبوق: الشّرْب بالعشىّ، وقد غبقه فاغتبق.

(٥) السُّرى : السّير ليلاً، يقال : سرى يسرى سُرىً بالضم وأسرى أى سار ليلاً، وبلاألف لغة أهل الحجاز وجاء القرآن بهم جميعاً :﴿أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء / ١]، ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر/ ٤].

دلّ على زمان لكنهّ ليس أحد الأزمنة الثلاثة أى الماضى والحال والمستقبل، وكذلك يخرج نحو خَلْق السّموات، وقيام السّاعة، لأنه، وإن اقترن الحدَثَانِ كلٌّ واحد منهما بأحد الأزمنة معيّناً عند السامع لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضعاً.

ويخرج أيضًا اسما الفاعل والمفعول عند إعمالهما، لأنهما وإن كانا لا يعملان عندهم إلاّ مع اشتراط الحال والاستقبال، إلاّ أن ذلك الزمان مدلول عملهما العارض، لا مدلولهما وَضْعًا.

وكذا يَخْرُجُ أسماءُ الأفعال، لأنّ ذلك فيها ليس بالوضع الأولّ، بل بالوضْع الثّانى ـ كما يجىء فى بابها.

ويدخل فيه المضارع، لأنه دالٌّ على أحد الأزمنة الثّلاثة بالوضع، إن قلنا: إنّه حقيقة فى الحال، مجازٌ فى الاستقبال.

وكذا إن قلنا: أيضًا باشتراكه فى الحال والاستقبال، لأن اللفظ المشترك فى مَعْنَيَيْن حقيقةٌ فيهما موضوعٌ لكلّ واحد منهما، فهو فى أصل الوضع لأحد الأزمنة الثلاثة معيّنًا، وكذا فى الاستعمال، والتباس ذلك المعيّن على السّامع لا يُخِلّ بكونه لأحدهما معيّنًا.

وكذا تدخل الأفعال الإنشائية لعُروض الإنشاء، وكون الفعل لأحدها معيّنًا فى الوضع، سواء كان الإنشاء العارض لازمًا[1]، كما فى «عسى» أو غير لازم كما فى «بِعْت»، و«اشتريت».

ولايدخل فى هذا الحد لفظ الماضى، والمستقبل، والحال، إذا أريد به الفعل الذى مضى، والفعل الآتى، والفعل الحالى، لأن لفظ الماضى ليس موضوعًا للحدَث الكائن فيما مضى من الزّمان، بل لكل ماضٍ فى الزمان أو فى المكان، نحو مضى فى الأرض، وكذا المستقبل والحال.

(١) أى غير مفارق عن ذلك الفعل.

والأولى أن يقال: الفعل ما دلّ على معنىً في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا من الأصل، ولا يرد أيضًا مثل الصّبوح والغَبُوق والسُّرى، ولا الاسم الموضوع دالاً بتركيبه على أحد الأزمنة الثلاثة كالغُبُور مثلاً بمعنى كون الشيء في لماضي أو في المستقبل، فإن دلالته على أحد الأزمنة الثّلاثة بالحروف المرتّبة، لا بالوزن، ومن ثَمَّة تبقى هذه الدّلالة مع تغيّر الوزن كالغابر، وغَبَر يَغْبُر.

والحقّ أنه بمعنى المضيّ أو البقاء في المكان[1] أو في الزمان قال الله تعالى: / ﴿كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾[2]. ١٢

وإنما لم يُفسّر قوله: الأزمنة الثلاثة لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال.

والحق أن مثل هذا الإهمال لا يحسُن في الحُدود، وكذا لفظ «الاقتران» مهملٌ غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره، ولا يُورد في الحدود[3] إلاّ الألفاظ الصّريحة المشهورة في المعنى المقصود بها.

إن قيل: إنّ ضمير الغائب والأسماء الموصولة، وكاف التشبيه الاسمية، وكم الخبرية، وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام خارجةٌ عن حدّ الاسم بقوله: «في نفسه».

فالجواب: أن الضّمير المذكور والأسماء الموصولة، وإنّ احتاجا ضرورة إلى لفظ آخر، لكن لا ليفيدا معناهما الذي هو الشيء المبهم، ويُحدثاه في ذلك اللفظ، فإن لفظة «الذي» مثلاً تفيد معناها الذي هو الشيء المبهم في نفسها لا في صلتها، وإنما تحتاج إلى صلتها لكشف ذلك الإبهام ورفعه منها، لا لإثبات ذلك الإبهام في الصّلة.

---

(١) غبر من باب دخل، وغبر الشيء بقي، وغبر أيضًا: مضى وهو من الأضداد.

(٢) الأعراف ٨٣.

(٣) الشريف: «آعتبار الحيثيّة مشهور في الحدود، فالمعنى مادل على معنىً مقترن من حيث هو مقترن، فيكون دالاً على الاقتران.

وكذا ضمير الغائب، فهما مبهمان[١]، لكن اشترط فيهما من حيث الوضع: أنه لابد لهما من مُعيّن مخصّص، فلهذا عُدّا من المعارف.

وكذا اسم الإشارة إلا أنه كثيراً ما يكتفى بقرينة غير لفظيّة للتخصيص.

وأما الكاف الاسمية فمعناها: المثل، بخلاف الحرفيّة فإن معناها التّشبيه الحاصل فى لفظ آخر.

وكذا معنى كم كثير، لا الكثرة التى هى معنىً فيما بعدها، بخلاف «رُبّ» عِنْد من قال بحرفيتها، فإن معناها القلّة التّى فى مجرورها.

وإنما وجب القول بهذا «فى رُبَّ» و«كم» و«الكافين» الاسمية والحرفيّة صونًا لحدّى الاسم والحرف عن الاعتراض، ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين «ربّ» و«كم» بما فرّقنا تحكُّمًا، لكن لما ثبت اسمية «كم» بدخول علامات الأسماء عليها، ولم يثبت مثله فى «ربّ» وكذا فى الكافين اضطررنا إلى الفرق بينهما من حيث المعنى لِيَسْلَم الحدّان.

وأمّا اسم الاستفهام واسم الشرط فكلّ واحد منهما يدلّ على معنى فى نفسه وعلى معنىً فى غيره، نحو قولك. أيَّهم ضَرَبْتَ؟ وأيَّهم تضربْ أضربْ، فإن الاستفهام متعلّق بمضمون الكلام، إذ تَعْيين[٢] مضروب المخاطب مستفهم عنه، ومعنى الشّرط موجود فى الشّرط والجزاء «وأىّ» فى الموضوعين دالٌّ على ذات أيضًا، وهى ليست معنىً فيما بعدها، فَسَلِم حدّ الاسم.

ويجوز الجواب عنه بما قال سيبويه.. إنّ حرْفىْ الاستفهام والشرط أعنى الهمزة، و«إنْ» حذفتا وجوبًا قبل مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال، فكان الأصل: أأيهم ضربت، وإنْ أيهم تَضْرِب أضرب، ثم تضمّن «أىّ» معنى الاستفهام والشّرط، فالمعنيان عارضان فيها[٣] وإن كانا لازمين.

---

(١) أى الموصول والضمير.

(٢) = فى المخطوطات: تعين.

(٣) أىْ فى: «أىّ».

وكذا ما سوى «أىّ» من أسماء الاستفهام والشرط، نحو: مَنْ تضرب؟ أى أمَنْ تضرب؟ و«مَنْ» بمعنى: «أى» فى التعيين[١] فى الاستفهام. وكذا: مَنْ تَضْرِب أضْرِب أى: إنْ مَن تَضْرِبْ، فجميع أسماء الاستفهام والشرط بمعنى: «أى» الشرطيّة والاستفهاميّة.

هذا ولو قلنا: الحرف ما لا يدلّ إلا على معنى فى غيره لم يرد عليه الاعتراض بمثلها، وبالكاف، ورب، وكم.

[خواص الاسم]

(ص): «ومن خواصّه دخول اللاّم، والجرّ، والتّنوين، والإسناد إليه، والإضافة».

(ش): الفرق بين الحَدّ والخاصة مّطرد ومنعكِس، والخاصة مطردة / غير منعكسة. ١٣

والمراد بالاطّراد[٢]: أن تضيف لفظ كلّ إلى الحدّ فتجعله مبتدأ، وتجعل المحدود خبره، كقولك فى قولنا: الاسم: ما دلّ على معنىً فى نفسه غير مقترن: كل ما دلّ على معنىً فى نفسه غير مقترن فهو اسم.

وكذا تقول فى الخاصّة: كلّ ما دخله لام التعريف فهو اسم.

والمراد بالعَكْس عند النحاة[٣] أن تجعل مكان هذين نقيضهما، فتقول: كلّ ما لم يدلّ على معنىً فى نفسه غير مقترن فليس باسم، ولا يصحّ أن تقول فى الخاصة: كلّ ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم.

وقد يقال: العكس بجعل[٤] المبتدأ خبرًا والخبر مبتدًا مع بقاء النّفى، والإيجاب بحاله، وهذه عبارة المنطقيين، فتطّرد قضية الحدّ والمحدود كلّيّة مع جَعْل المحدود

(١) فى: «ع» سقطت كلمتا: «فى التعيين».

(٢) الشريف: الاطراد: حاصله: أن الاطّراد استلزام الوجود للوجود والانعكاس استلزام العدم للعدم.

(٣) سقوط: «عند النحاة» من «ع».

(٤) فى ط فقط: «العكس أن يجعل».

موضوعًا نحوُ، كلّ اسم دالّ على معنىً فى نفسه غير مقترن، وتنعكس كُلِّية نحو: كلُّ دالّ على معنى فى نفسه غير مقترن اسم.

وقضّية الخاصة تنعكس كليّة، ولا تطّرد كذا، نحو: كلّ ما دخله اللّام اسمٌ، ولا يقال: كل اسم يدخله اللام.

قوله: «دخول اللام» أى لام التّعريف الحرفيّة، بخلاف لام الموصول فى نحو: الضّارب والمضروب، فإنها لا تدخل إلاّ على فعل فى صورة الاسم ـ كما يجىء فى الموصولات ـ وبخلاف سائر اللامات كلام الابتداء، ولام جواب «لو» وغير ذلك.

وإنما اختصّت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعةً لتعيين الذّات المدلول عليها مطابقةً فى نفس الدّال، والفعل لا يدّل على الذّات إلاّ ضِمْنًا، والحرْف مدلولهُ فى غيره، لا فى نفسه.

وأما قول الشاعر:

١ = = يقولُ الخنى وأبغضُ العُجم ناطقًا إلى ربّنا صوتُ الحمار اليُجدَّعُ[1]

(١) هو الشاهد الأول فى الخزانة. واستشهد به البغدادىّ «على أن «أل» فى: «اليجدّع» اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول، وهو مع ذلك قبيح لايجىء إلا فى ضرورة.

وقال ابن السراج فى: " «الأصول»: لما احتاج إلى رفع القافية قلب الاسم فعلاً، وهو من أقبح ضرورات الشعر.

وقال البغدادى: الخنى: الفحش من الكلام، وألفه منقلبة عن ياء، ولهذا كتبت بالياء.

«وأبغض» اسم تفضيل على غير قياس، لأنه بمعنى اسم المفعول.

والعُجْم: جمع أعجم وعجماء، وهو الحيوان الذى لا ينطق، والأعجم أيضًا: الإنسان الذى فى لسانه عَجْمة، وإن كان بدويًا لشبهه بالحيوان.

والمغنى: أراد الشاعر تشبيه صوته إذ يقول الخنى فى بشاعته بصوت الحمار إذ تقطع أُذُنه وصوت الحمار شنيع فى غير تلك الحال، فما الظن به فيها؟».

وقد نسب البغدادى هذا الشاهد فى خزانته إلى ذِى الخِرق الطّهوىّ.

انظر الخزانة ١/ ٣٤ ـ ٤٥.

من شواهد: الإنصاف/ ١٥١، ٣١٦، ٥٢٢، وابن يعيش ٣/ ١٤٤، والعينى هامش الخزانة ١/ ٤٨، والمغنى ١/ ٤٨، وشواهد المغنى للسيوطىّ ١/ ٢٦١، ونوادر أبى زيد/ ٦٧، والهمع والدرر رقم ٢٦١.

فليست اللام فيه للتّعريف، بل هى اسمٌ موصولٌ دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول، وهو مع ذلك شاذّ قبيح، لا يجىء إلا فى ضرورة الشعر.

وإنما اختص الجرّ بالاسم، لأنهم قصدوا أن يوفّوا الاسم ـ لأصالته فى الإعراب ـ حركاته الثلاث، وينقصوا من المضارع الذى هو فرعه فيه واحدًا منها، فنقصوه مالا يكون معمول الفعل، وهو الجرّ، وأعطوه ما يكون معموله وهو الرّفع والنصب.

وأما التّنوين فاختصّ من جُمْلة أقسامها الخمسة بالاسم ما ليس للترنّم، فهى إذن أربعة أقسام.

أحدهما: للتنكير نحو.. صهٍ، ومهٍ، ودجٍ[1] وسيبويهِ. قيل: ويختصّ بالصّوت واسم الفعل.

وأمّا التّنوين فى نحورُبَّ أحمدٍ وإبراهيمٍ فليس يتمحّض[2] للتنكير بل هو للتّمكين[3] أيضًا، لأن الاسم ينصرف.

وأنا لا أرى منعًا من أن يكون تنوينٌ واحدٌ للتمكين[4] والتنكير معًا، فربّ حرف يفيد فائدتين كالألف والواو فى: مسلمان ومسلمون، فنقول التنوين فى «رجلٍ» يفيد التنكير أيضًا، فإذا سميت بالاسم تمحّضت للتّمكين[5]، وانما اختُصّ تنوين التّنكير بالأسماء لمثل ما ذكرنا فى لام التعريف.

وثانيها: للتّمكين[6]، ومعناه: كون الاسم مُعْربًا، فلا تَمكُّن[7] إلا فى الاسم. وإنما لم يُجْعل لإعراب المضارع علامة لعُروضه.

---

(١) = فى القاموس: دَجْدَجَ الدّجاجة صاح بها بـ: «دجْ دَجْ».

(٢) = «يتمحض» زيادة فى «ط» فقط.

(٣) فى «ط»: للتمكّن.

(٤) فى «ط»: للتّمكّن.

(٥) فى «ط»: للتّمكّن.

(٦) فى «ط»: للتمكن.

(٧) فى «ط»: يمكن.

وإنما حُذفت علامة الإعراب من غير المنصرف مع كونه معربًا لمشابهته للفعل الذى أصله البناء.

وثالثها: للتّعويض عن المضاف إليه، كحينئذٍ ومررت بكلٍّ قائمًا.

وسيجىء أن المضاف لا يكون إلاّ اسمًا.

ورابعها: لمقابلة نون جمع المذكر السالم فى جمع المؤنث السالم نحو: مسلمات على الأعرف من / أقوالهم ولا معنى له إلا فى الاسم. ١٤

وإنما قالوا: إنه تنوين مقابلة، إذْ لو كان[١] للتمكّن لم يثبت[٢] فى نحو قوله تعالى: ﴿مِنْ عَرَفَاتٍ﴾[٣]، ولو كان[٤] للتّنكير لم يثبت[٥] فى الإعلام، وليست عوضًا عن المضاف إليه، ولا للترنّم، فلم يَبْقَ إلا أنْ يقال: هى[٦] فى جمع المؤنّث فى مقابلة النّون فى جمع المذكر، لأن هذا معنًى مناسب، ألا ترى إلى جَعْلهم نَصْب هذا الجمع تابعًا للجرّ كما فى جمع المذّكر، فالنون فى جمع المذكّر قائم مقام التّنوين التى فى الواحد، فى المعنى الجامع لأقسام التنّوين فقط، وهو كونه علامةً لتمام[٧] الاسم.

وليس فى النّون شىء من معانى الأقسام الخمسة المذكورة، فكذلك التّنوين التى فى جمع المؤنث السّالم علامة لتمام الاسم فقط، وليس فيها أيضًا شىء من تلك المعانى، لكنّهم حطّوها عن النّون بسقوطها مع اللام، وفى الوقف دون النّون، لأن النون أقوى وأَجْلد بسبب حركتها[٨].

---

(١) فى «ط» فقط كانت بالتاء على معنى أن التنوين نون ساكنة وهى مؤنثة.

(٢) فى «ط» فقط تثبت بالتاء والمراد بذلك التنوين، ومراد الرّضىّ أن التنوين لم يثبت فى عرفات لأنه غير منصرف.

(٣) البقرة / ١٩٨.

(٤) فى «ط» فقط: «كانت» بالتاء.

(٥) فى «ط» فقط: تثبت» بالتاء.

(٦) أى النون.

(٧) أى النون.

(٨) = فى «ع» حركاتها» بالجمع.

وقال الرّبعيّ[١] وجار اللّه[٢]: إنّ التّنوين فى نحو مسلمات للصّرف.

قال جار الله: وإنما لم تسقط فى «عرفات»، لأن التأنيث فيها ضعيف، لأن التاء التى فيها كانت لمحض التأنيث سقطت، والتاء فيه علامة لجمع المؤنث.

وفيما قاله نظر، لأن «عرفات» مؤنث، وإن قلنا إنه لا علامة تأنيث فيها، لا متمحّضة للتأنيث ولا مشتركة، لأنه لا يعود الضمير إليها إلا مؤنّثًا، تقول: هذه عرفاتٌ مباركًا فيها، ولا يجوز مباركًا فيه إلاّ بتأويل بعيد كما فى قوله:

= * ولا أَرْضَ أَبْقلَ إبْقالهَا *[٣] =٢

فتأنيثها لا يقصر عن تأنيث «مصر» الذى هو بتأويل البقعة.

والأولى عندى أن يقال: إنّ التنوين للصّرْف والتّمكّن وإنما لم يسقط فى نحو: «من عرفات»، لأنه لو سقط لتبعه الكسرُ[٤] فى السّقوط، وتبع النَّصْبَ وهو

---

(١) هو: على بن عيسى بن الفرج بن صالح الرّبعي أبوالحسن الزهري، أخذ عن السيرافى، ولازم الفارسيّ عشر سنين.
انظر البغية ٢/ ١٨١ ـ ١٨٢، ومعجم الأدباء ١٤/ ٧٨ ـ ٨٥.

(٢) جار الله: هو محمود بن عمر بن محمد أبوالقاسم جار الله الزمخشري. ولد فى رجب سنة ٤٩٧هـ، ومات يوم عرفة سنة ٥٣٨هـ انظر البغية/ ٢:٢٧٩، ٢٨٠.

(٣) هو الشاهد الثانى فى الخزانة.
وقال البغدادى: أوله:
* فلا مُزْنةٌ ودَقَتْ ودْقَها *
أورده نظيرًا لعرفات فى كونها مؤنثة لايجوز فيها التذكير إلا بتأويل بعيد، وهو إنْ أراد بها «المكان» وذلك لأنه ذكر: «أبقل» وهو صفة للأرض ضرورة.
وفى الخزانة «لا» الأولى نافية عاملة عمل ليس أو ملغاة، والثانية نافية للجنس على سبيل التنصيص.
والودق: المطر. وأبقل، يقال: بقل المكان يبقل بقولاً: إذا نَبَت بقلة، وأبقل يبقل إبقالاً.
والشاهد كما فى الخزانة لعامر بن جُوَين الطائى.
من شواهد: الهمع والدرر رقم ١٧٦٨، وسيبويه ١/ ٢٤٠، والخصائص ٢/ ١١٢، وابن الشجرى ١/ ١٥٨، ١٦١، وابن يعيش ٥/ ٩٤ والمقرّب ١/ ٣٠٣، والمغنى رقم ١١١٩، ١١٣٤، والتصريح ١/ ٢٧٨، والاشمونى ٢/ ٥٣.

(٤) الشريف: لأن الكسر فى غير المنصرف إنما سقط تبعًا لسقوط التنوين.

خلاف ما عليه الجمع السّالم، إذّ الكسر فيه متبوع لا تابع، فهو فيه كالتّنوين فى غير المنصرف للضرورة، لم يحذفا لمانعٍ.

هذا، مع أنه جوّز المبرّد والزّجّاج ههنا مع العلميّة حذف التّنوين وإبقاء الكسر، ويروى بيت امرىء القيس:

٣ = = تنوَّرْتُها من أذرعاتِ وأهلُها بيثربَ أدني دارها نظرٌ عالِ[1]

بكسر التاء بلا تنوين. وبعضهم يفتح التاء فى مثله مع حذْف التّنوين.

ويروى: «من أذرعاتَ» كسائر ما لا ينصرف.

فعلى هذين الوجهين التنّوين للصّرف بلا خلاف، والأشهر بقاء التنوين فى مثله مع العلميّة أيضًا.

وقال بعضهم: التّنوين فيه عِوَضٌ من مَنْع الفتحة.

وأمّا تنوين التّرنّم فهو فى الحقيقة لترك التّرنّم، لأنه إنما يؤتى به إشعارًا بترك التّرنّم عند بنى تميم فى رويّ مطلق، وذلك لأن الألف والواو والياء فى القوافى تصلح للتّرنّم بما فيها من المدّ، فيبدل منها التّنوين لمناسبته إيّاها، إذا قصد الإشعار بترك التّرنّم لخلّو التّنوين من المدّ.

وهذا التنّوين يلحق الفعل أيضًا والمعرّف بالّلام، قال:

---

(١) هو الشاهد الثالث فى الخزانة. قال البغدادى: قال الشارح: يروى بكسر التاء بلا تنوين، وبعضهم يفتح التاء فى مثله مع حذف التنوين. ويروى: من أذرعاتَ كسائر مالا ينصرف..إلخ

وفى الخزانة": المتَنّور: الذى يلتمس ما يلوح له من النار على رأى المبَرد. وخالفه أبوالوليد الوقشىّ بأن المتنوّر انما هو الناظر إلى النار من بعد، أراد قصدها أو لم يرد.

وأذرعات: بلد فى أطراف الشام، يجاور البلقاء وعمّان. ويثرب: اسم مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم. وأدنى دارها: مبتدأ، و«نظر عال» خبره بتقدير حذف المصاف أى أدنى دارها ذو نظر عال.

والبيت الشاهد من قصيدة طويلة لامرىء القيس عدتها ستة وخمسون بيتًا.

وهو من شواهد سيبويه / ٢: ١٨، والمقتضب / ٣: ٣٣٣، ٤: ٣٨، وابن يعيش ١: ٤٧، ٩: ٣٤، والهمع والدرر رقم ١٥، والتصريح ١: ٨٣، والأشمونى ١: ٩٤.

= أقلّى اللومَ عاذلَ والعتابَنْ وَقُولى إن أصبت لقد أصابنْ[١] = ٤

ولم يسمع دخولها الحرف، ولا يمتنع ذلك فى القياس نحو: نعَمَنْ[٢] / فى القافية. ١٥

وقد يلحق عند بعضهم الرّوىّ المقيّد، فيخصّ باسم الغالى، لأن الغُلوّ تجاوز الحدّ، وحدّ هذا التّنوين أن يكون بدلاً من حرف الإطلاق دلالةً على ترك التّرنّم، فإذا دخل القافية المقيّدة فقد جاوز حدّه، ويخرج به الشّعر أيضًا عن الوزن فهو غالٍ بهذا الوجه أيضًا، وهو كقوله:

وقاتم الأعماق خاوي الْمُخْتَرِقَنْ[٣] = ٥

فيفتح ما قبل النون تشبيهًا لها بالخفيفة، أو يكسر للساكنين كما فى حينئذٍ على ما يجىء فى آخر الكتاب.

وإنما ألحق بالرّويّ المقيّد تشبيهًا له بالمُطْلق.

---

(١) هو الشاهد الرابع فى الخزانة.

واستشهد به على أن تنوين الترنم يلحق الفعل والمعرف باللام، وقد اجتمعا فى البيت.

قال البغدادى: «أقلّى: يقال: أقْلَلْتُهُ وقلّلته بمعنى جعلته قليلاً. وهذا المعنى ليس بمراد، بل المقصود: اتركى اللوم. و«قولى»: فعل أمر معطوف على «أقلى». وقوله: «لقد أصابن» مقول القول. وجملة: «إن أصبت» معترضة بينهما، وجواب الشرط محذوف وجوبًا يفسّره جملة القول».

والشاهد مطلع قصيدة طويلة لجرير عدة أبياتها مائة وتسعة يهجو عبيد الراعى النميرى والفرزدق.

من شواهد: المنصف ١: ٢٢٤، ٢: ٧٩، والخصائص ١: ١٧١، ٢: ٩٦ وابن يعيش ٤: ١٥، والمغنى ١: ١٤٨، ٢: ٢٤ والهمع والدرر رقم ١٣٨٩.

(٢) فى «ع» فقط: نعم، وعلق الشريف بأن التمثيل فى الحرف بالقافية المطلقة نحو: «ربّن» أوْلى.

(٣) هو الشاهد الخامس فى الخزانة.

واستشهد به على أنّ تنوين التّرنّم قد يلحق» الروىّ المقيد. فيختص باسم الغالى.

قال البغدادى" البيت مطلع قصيدة مرجّزة مشهورة لرؤبة بن العجاج. وقاتم: قال الأصمعىّ: القُتمة: الغبرة إلى الحمرة مصدر الأقتم، وفعله من بابى: ضَرَب وعَلِم، والمخْرق بفتح الراء: مكان الاختراق من الخَرْق بالفتح، وأصله من خرقْت القميص: إذا قطعته، وقد استعمل فى قطع المفازة.

من شواهد: سيبويه ٢: ٣٠١، والخصائصّ ٢: ٢٢٨، ٢٦٠، ٣٢٠، ٣٣٣، والمنصف ٢: ٣، ٣٠٨، واين يعش ٢: ١١٨، والمغنى ٢: ٢٤، والعينى ١: ٣٨ والهمع والدرر رقم ١١٤١، والأشمونى ١: ٣٣.

وإنما اختُصّ كون الشّيء مُسْنَداً إليه بالاسم، لأن المسند إليهُ مُخبَرٌ عنه، إمّا فى الحال أو فى الأصل ـ كما ذكرنا.

ولا يُخْبَرُ إلاّ عن لفظ دالّ على ذات فى نفسه مطابقة،والفعل لا يدلّ على الذّات إلا ضمناً، والحرْفُ لا يدلّ على معنىً فى نفسه، ولهذه العلّة اختّص التثنية والجمع والتأنيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم.

وأما نحو: ضربتْ وضَربا وضَرَبوا، فالتأنيث والتثنية والجمع فيه راجع إلى الاسم، وكذا التّصغير فى نحو قوله:

٦= ياما أُمَيْلِحَ غِزلانًا شدَنّ لنا من هَؤُلَيّائكُنّ الضّال والسَّمُرِ(١)

راجع إلى المفعول المتعجّب منه، أى: هنّ مليحات. والتّصغير للشفقة نحو: يابُنَّى فهو شىء موضوع غير موضعه، كما أنّ التأنيث فى ضَرَبَتْ فى غير موضعه.

وأمّا نحو قوله تعالى: ﴿ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾(٢) على تأويل: ارْجِعْنى ارْجِعْنى، وقول الحجّاج: «يا حَرَسِىّ(٣) : اضربا عنقه» أى اضرب، اضرب، فليس الأول بِجَمْع

---

(١) هو الشاهد السادس فى الخزانة .

واستشهد به على أن التصغير فى فعل التعجب راجع إلى المفعول المتعجب منه أى هن مليحات، والتصغير للشفقة.

قال البغدادى: الملاحة: البهجة، وحسن المنظر، وفعله مَلُح الشىء بالضمّ ملاحةً.

الغزلان: جمع غزال: وهو ولد الظبية.

شدنّ : ماضى شَدَن الغزال بالفتح يشْدُن بالضّم شُدُوناً: قوى، وطلع قرناه، واستغنى عن أمه.

والضال والسمر نوعان من الشجر.هؤليّائكن: هو مصغر هؤلاء شذوذاً، والنون حرف لجمع الإناث».

وقائل هذا لشاهد اختلف فيه: فمنهم من قال: إنه لبعض الأعراب. ومنهم من قال: إنه ليدوىّ اسمه كامل الثقفى. وقال العينى: إنه للعرْجىّ. وقد رُوى للمجنون، ولذى الرمّة، وللحسين بن عبدالله.

وختم البغدادىّ بعد أن عرض فى خزائنه هذا الاختلاف فى النسبة بقوله : «والله أعلم». وفى ط«هؤليّاءبين » وهى رواية الجوهرىّ فى الصحاح : «ملح».

والبيت من شواهد: ابن يعيش ٥: ١٣٥، والإنصاف / ١٢٧، والمغنى رقم ١١٦١.

(٢) المؤمنون / ٩٩.

(٣) الشريف : الحرس: حرس السلطان، وهم الحُرّاس، الواحد : حرسىّ لأنه قد صار اسم جنس، فنسب إليه، ولا تقل: حارس إلا بقصد معنى الحراسة دون الجنس.

والثانى بتَـثْنية، إذ التثنيـة ضَمّ مفرد، إلى مثله فـى اللّفظ غيره فى المعـنى، والجَمع ضم مفرد إلى مثليه أو أكثر فى اللفظ غيره فى المعنى و«ارجعون» و«اضربا» بمعنى التكريـر كما ذكرنا، والتكـرير: ضَمُّ الشيء إلى مثـله فى اللّفظ مع كـونه إيّاه فى المعنى للتأكيد والتقرير.

والغالب فـيما يفيد الـتّأكيد أن يذكر بِـلَفْظَين فصـاعدًا، لكنهم اخـتصروا فى بعض المواضع بإجرائه مُجْرى المثنّى والمجموع لمـشابهته لهما من حيث إنّ التأكيد اللفظىّ أيضًا: ضم شيء إلى مثله فى اللفظ، وإن كان إيّاه فى المعنى.

أيضًا فقوله: اضْرِبا عُنَقَهُ مثل: لَبَّيْك وسَعْديك، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾(١) فى كون اللفظ فى صورة المثنّى وليس به.

واختصَّ الإضافة أعنى كون الشيء مضافاً بالاسم، لأن المضاف إما متخصص كما فى: غلام رجل، وإما متعرّف كما فـى : غلام زيد، والتّعرُّف والتخصص من خصائص الاسم، كما مرّ فى لام التعريف.

وأما الإضافة فى نـحو: ضاربُ زيدٍ، وحَسَنُ الوجْـه، ومؤدِّب الخُدّام، وإن لم تخصص المضاف، ولم تعرِّفه فهى فَرْعُ الإضافة المحضة، فلا يكون المضاف أيضاً فى مثلها إلا اسمًا.

ولم يذكر المصنّف من الاسم كونه مضافاً إليـه، لئلا يَرِدُ عليه مثلُ قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ﴾(٢) من إضافة الظروف إلى الأفعال.

وعدّه بعضهم من خواصّه أيضاً ، واعتذروا عن الإيراد المذكور بأن المضاف إليه فى الحقيقة: المصدر المدلول عليه بالفـعل ، أى: يَوْمَ جَمْعِ الله، قيل: والدّليل على

(١) المُلك / ٤.

(٢) المائدة / ١١٠.

أن المضاف إليه هو المصدر: تعرّف المضاف به مع خلوّ الفعل من التّعريف، نحو : أتَيتُك يوم قَدِم[١] زيد الحار أو البارد[٢] . وأما أنا فلا أضمن صحة هذا المثال ومجئ مثله فى كلامهم.

١٦ والظّاهر أن المضاف إليه لفظاً فى نحو: يوم قدم زيد: الجملة الفعليّة، لا الفعل/ وحده، كما أن الاسمية فى قولهم: أتيتك زمنَ الحجاجُ أميرٌ، هى المضاف إليها، وأمّا من حيثُ المعنى فالمصدر هو المضاف إليه الزّمان فى الجملتين.

★★★

(١) في «ع» فقط : «قدوم».

(٢) علي أن الحار أو البارد صفة لليوم الذي استفاد التعريف من المضاف إليه، وهو جملة: قدم زيد، مع أن الفعل- كما قال الرضي- خال من التعريف .